الفاكهة والخضر

زراعتها وتجارتها فى مصر[١]

لما كان مناخ القطر وتربته يساعدان على نمو الكثير من أصناف الفاكهة والخضر ولما كانت زراعة هذه الأصناف قد أخذت فى الانتشار فى السنين الأخيرة فقد أصبح النظر فى أمر تلك الزراعة وفى تصريف محصولها لمساعدتها على اطراد التوسع من المسائل التى يتحتم أن تعنى بها الحكومة كل العناية

أولا — زراعة الفاكهة

يتبين من الابحاث التى أجراها قسم البساتين بوزارة الزراعة أنه وان كانت زراعة الفاكهة قد انتشرت فى بضع السنوات الاخيرة إلا أن هناك مجالا للزيادة فى انتاج أصناف عدة من الفاكهة زيادة تسمح بسد حاجات القطر وكفايته مؤنة استيراد ما يستورده منها بل تسمح فوق ذلك بتصدير كميات وفيرة من بعض هذه الاصناف إلى القارة الاوربية

وفيما يلى نتيجة بحث اللجنة فى هذا الصدد : —

١ — الاصناف التى توصى اللجنة بالتوسع فى انتاجها :

ليس كل أصناف الفاكهة مما يجود زرعه فى مصر لذلك عنيت اللجنة فى بحثها بالاصناف التى تنتج محليا ولكن محصولها لايكفى حاجة الاستهلاك وهذا بيان الاصناف المذكورة مع احصاء الوارد منها فى عام ١٩٣٠

---

(١) تقرر لجنة الحاصلات الزراعية المشكلة برياسة حضرة صاحب السعادة ابراهيم فهمى باشا وزير الاشغال وعضوية سعادة احمد عبد الوهاب باشا وكيل المالية وحضرة صاحب العزة جلال فهم بك وكيل الزراعة الخاصة بأنواع الزراعة التى يجب أن تحل مكان زراعة القطن بعد ان حددت الاراضى التى تزرعه

الصنف	بيان الوارد فى سنة ١٩٣٠	
	الكمية بالكيلو	القيمة بالمليم
برتقال و يوسفى	١٣٥٢٨٤٠٥	٨٤٧٤٣
ليمون	٢٤٩٠٦٥٦	١٨٥٤٧
عنب	١٠٢٧٥٩٢٢	١١٧٠٦٣
مشمش وخوخ	٧١٣٣٧٣٧	١٦٨٥٥
برقوق	٦٤١٩٢٨	١١٣٣٧
موز	٧٣٠١٢٠	٢٠٥٧٩
زيتون وقبار	٤٦٥٦٧٣٥	١٣٣٧٣٤
رمان	٤٧٦٧١٠٥	٢٦٨٠٤
بلح وعجوة	٤٩٦٣٤٧٥	٤٤٦٧٥

وفضلا عن هذه الأصناف فان اللجنة تلاحظ أننا نستورد كميات عظيمة من اللوز فى كل عام وقد بلغت قيمة الوارد منه سنة ١٩٣٠ مبلغ ٧٢٥١٨ ج ولما كانت وزارة الزراعة ترى أن زراعتـه تجود فى مناطق السواحل خصوصاً جهة العريش ورفح فان اللجنة توصى بادخال زراعته فى تلك المناطق

٢ — المساحات الواجب زراعتها من هذه الاصناف علاوة على المساحات الحالية :

ترى اللجنة أنه لـكى يستطيع القطر الاستغناء عن الوارد من الأصناف المبينـة آنفاً يجب أن يخصص لزراعتها — علاوة على المساحات الحالية — المساحات الآتية :

الصنف	المساحة بالفدان
البرتقال واليوسفى	١٧٤٥
الليمون	٦٠٠
العنب	٣٠٠٠
المشمش	١٠٦
الخوخ	١٢٥
البرقوق	٢٦٠
الموز	١٦٤
الزيتون	٢٩٠٠
الرمان	

٣ — *ملاحظات عن أصناف الفاكهة المقترح التوسع فى انتاجها :*

الموالح — لقد تقدمت زراعة الموالح فى السنين الأخيرة تقدما جديراً بالذكر بفضل الجهود التى بذلها قسم البساتين فى وزارة الزراعة فأصبح من المتيسر انتاج أصناف مختلفة من البرتقال تنافس الأصناف التى كان يؤتى بها من الخارج ويرى القسم المذكور أن توضع جميع المشاتل التى تزرع هذه الأصناف تحت مراقبة الحكومة حتى يمكن انتخاب الأصناف الجيدة ومباشرة الجهات الملائمة لزراعتها

ولئن كانت حاجة القطر تستلزم زيادة المنزرع من الموالح بنحو ٢٣٤٥ فداناً فان التصدير إلى الخارج اذا ما انتظم سوف يقتضى مساحات أكثر اتساعا

العنب — لقد تبين من التجارب التى أجراها قسم البساتين بوزارة الزراعة أن جميع أصناف العنب يمكن غرسها بنجاح فى مصر سواء فى ذلك الأصناف التى تؤكل طازجة أم التى تؤكل مجففة (زبيب) ولدى قسم البساتين من المشاتل ما يكفى لزراعة ٣٠٠ فدان فاذا استمر الانتاج على سرعته الحالية فانه لابد من مضى عشر سنوات

قبل أن تستطيع البلاد انتاج كل حاجتها من العنب على أنه اذا زاد الاقبال على زراعة العنب ، فان وزارة الزراعة لن تدخر وسعاً فى إمداد الزراع بحاجتهم من الشتل جهد الاستطاعة .

وينمو فى مصر جميع أصناف العنب التى تستورد الآن من الخارج فى المواسم المختلفة فضلا عن الانواع التى يصنع منها الزبيب فى الممالك الأخرى

ولما كانت مصر تستورد كميات كبيرة من النبيذ فانه يمكن استخراج أنواع رخيصة منه محلياً وربما كان الوقت مناسباً لاجراء تجارب عمليـة فى صناعة النبيذ مادامت البلاد مستمرة على استيراد كميات كبيرة منه

المشمش والخوخ والبرقوق — ليس من المنتظر أن تصبح مصر بلاد تصـدير عظيمة الشأن فى هذه الأصناف على أنه يمكنها انتاج ماتـدبه حاجتها و يغنيها عن الوارد من الخارج وهذا يقتضى زيادة نحو ٥٠٠ فدان على المساحة المزروعة من هذه الأصناف فى الوقت الحاضر

وقد وجه نظر اللجنة إلى أن المشمش المنزرع فى الواحات يصلح لصنع قمر الدين الذى يستورد منه سنويا ما قيمته ٨٠٫٠٠٠ جنيه مصرى وستدرس اللجنة وسائل تنشيط هذه الصناعة فى البلاد متى توفرت كميات محصول المشمش

الموز — تزرع مصر الآن مايكفى حاجة الاستهلاك المحلى من الموز . ولقد كانت التعريفة الجمركيـة المرتفعـة سبباً فى منع الوارد من الخارج على أنه بالرغم من إيقاف الاستيراد فان الأسعار لم ترتفع بل هبطت بسبب زيادة المساحات المنزرعة

غير أنه مع هذا لاتزال زراعة الموز من الزراعات الرابحة وستظل كذلك حتى مع التوسع فى الزراعة

الزيتون — تستورد مصر من الزيتون المخلل الاخضر والاسـود ما قيمته ١٠٠٫٠٠٠ جنيه ومن زيت الزيتون ما قيمته ٨٦٫٠٠٠ جنيه ويقدر قسم البساتين

نحو عشر سنوات لامكان زراعة المساحة التى تنتج الكميات الواردة للاستهلاك المحلى من الخارج . ولما كانت شجرة الزيتون تنمو فى الاراضى الخفيفة الموجود منها الكثير فى القطر المصرى فان الأمل وطيد فى إمكان التوسع فى هذه الزراعة

الرمان — تستورد البلاد سنويا ماقيمته ٢٠ر٠٠ج من الرمان وذلك بالنسبة لما حدث من الاقلال من المساحات المنزرعة رماناً بالوجه القبلى فى السنوات الأخيرة ولعل السبب فى ذلك الضرر الذى كانت تحدثه حشرة الرمان

على أن قسم البساتين قد ذكر لنا أن هذا الضرر ممكن اقلاله الى نسبة ضئيلة بمصاريف زهيدة

ومن ثم لا يكون هناك ما يدعو إلى الاقلاع عن تلك الزراعة بل يجب تشجيعها بكل الوسائل الممكنة حتى يمكن سد حاجة البلاد من هذا الصنف

البلح — ليست المسألة فيما يختص بالبلح مسألة زيادة المساحة أو الأكثار من عدد الأشجار ففى الوجه القبلى كميات وفيرة من النخيل ولكن ثمرها من الاصناف الرديئة إنما المسألة فيما يخص بالبلح مسألة تنظيم صناعة ولقد أصبح من الأهمية بمكان ان يعاد النظر فى تقسيم البلح وأن يعمل على إيقاف استيراد البلح الطرى من الخارج حتى تنتشر صناعته فى الداخل

ومن الميسور استبدال جميع أصناف البلح المحفوظ والمستورد من الخارج بأنواع مصرية تضارعها جودة والسبيل إلى ذلك ممهد إذ أن لدى وزارة الزراعة كميات كافية من فسائل النخيل فضلا عن انه لن يتعذر رفع الضريبة الجمركية على أنواع البلح التى تستورد من الخارج

٤ — التربة التى تصلح لزراعة الفاكهة :

لقد أشرنا إلى أن الاصناف التى نتكلم عليها يجود زرعها فى مصر والواقع أن جميع الأراضى المصرية ما عدا الأراضى المالحة والسوداء الثقيلة تصلح لزراعة هذه الاصناف التى تذكوا بنوع خاص فى الاراضى الطينية الخفيفة

ثانياً — زراعة الخضر

يتعذر الوقوف بالتحقيق على المساحات المنزرعة خضرا فى القطر المصرى لتشتت مواقعها وصعوبة حصرها ولكن مما لا شك فيه ان القطر لا ينتج كل حاجته من الخضر بدليل الكميات الكبيرة التى يستوردها من الخارج

وقد رأت اللجنة أن تحصر بحثها هنا أيضاً فى الأصناف التى تنتج محلياً ويمكن التوسع فى زراعتها بحيث يستطاع الاستغناء عن الوارد منها

١ — الاصناف التى توصى اللجنة بالتوسع فى انتاجها :

فيما يلى بيان هذه الاصناف واحصاء الوارد منها فى عام ١٩٣٠

الصنف	بيان الوارد فى سنة ١٩٣٠	
	الكمية بالكيلو	القيمة بالجنيه
البطاطس	٣٠٨٤٤٨٢٢	١٣٥٥٥٢
الفاصوليا واللوبيا	٢٨٤٢٠٥٣	٥٠٩٤٥
البسلة	٢١٥٨٦٢	٣٥٠٩
الثوم	١٧٢٨٦٦	٣٥٢٢
الطماطم	٣٥٢٨١٩	٢٦٠٦٣

٢ — المساحات الواجب زراعتها من هذه الاصناف علاوة على المساحات الحالية :

ترى اللجنة أنه لكى يستطيع القطر الاستغناء عن الوارد من الاصناف المبينة آنفاً يجب أن يخصص لزراعتها — علاوة على المساحات الحالية — المساحات الآتى بيانها :

الصنف	المساحة بالفدان
البطاطس	٤١٧٠
الفاصوليا واللوبيا	٤٣٧٠
البسلة	٤٣٩
الثوم	٤٣
الطماطم	٨٥٠

٣ — التربة التى تصلح لزراعة الخضر :

ما قيل على الفاكهة يصدق على الخضر ونضيف الى ما ذكرنا أن قسم البساتين يرى بالنسبة لأصناف معينة ما يأتى :

أن القرع يجود شتاء بالجهات الرملية الدافئة بجوار القاهرة والاسماعيلية اذا سمد تسميداً جيداً وعفرت أوراقه بالكبريت ضد مرض البياض

وكذلك يجود القرع بالجهات القبلية بمديريات جرجا وقنا وأسوان

وأن القثاء تزكوا فى مصر العليا من سوهاج الى أسوان فى كنف الجبال والجهات الدافئة البعيدة عن مهاب الرياح الباردة شتاء .

ثالثاً — تجارة الخضر والفاكهة

ما دامت تربة البلاد ومناخها يصلحان لانماء كميات كبيرة من بعض أنواع الفاكهة والخضر كما أسلفنا فقد أصبح من المتعين أن تفكر الحكومة والأهلون فى بحث أنجع الوسائل لتصريف ما يمكن نتيجة البلاد من تلك الأصناف بما يزيد عن حاجتها حتى يتهيأ لنا من ذلك مصدر آخر من مصادر الثروة الأهلية

وقد ظهر من التجارب التى أجريت حتى الآن سواء على يد وزارة الزراعة أم على يد بعض الأفراد والهيئات بالاسكندرية أنه ليس من المتعذر أن يكون لبعض أصناف

الخضر والفاكهة أسواق خارجية تروج فيها وتدر على مصدريها ربحاً يعتد به ويعرف المتجرون بالفاكهة أنها تنقسم أقساماً ثلاثة :

١ — الفاكهة الجيدة تماماً وهى التى تصلح للتصدير وتستطيع منافسة فواكه البلاد الأخرى فى الأسواق الأوروبية

٢ — الفواكه والخضر الجيدة نوعاً وهى التى تستهلك فى الأسواق المحلية .

٣ — الأصناف المنحطة والزائدة فى نضجها عن القدر اللازم ويستهلك شطر منها محلياً بأسعار بخسة ويتلف الباقى لتعذر تصريفه .

ولامكان الاستفادة من محاصيل الخضر والفاكهة استفادة تامة يتعين علاوة على التفكير فى تصريف الأصناف الجيدة تماماً بالتصدير للخارج التفكير فى تصريف الأصناف التى يتعذر الآن تصريفها

ولذلك تناول بحث اللجنة فيما يختص بتجارة الخضر والفاكهة أمرين : —

(الأول) بحث وسائل التصريف فى الخارج لأصناف المرتبة الأولى .

(الثانى) التصرف فى الأصناف التى لا تستهلكها الأسواق والأصناف المتوسطة التى مع زيادتها عن حاجة الاستهلاك المحلى لا تصلح للتصدير للخارج

١ — تصدير الخضروات والفاكهة للخارج :

تتناول عملية تصريف الخضر والفاكهة بواسطة التصدير المراحل الأربع الآتية :

(ا) — المرحلة الاولى — تنظيم الانتاج محلياً بحيث يمكن دائماً الحصول على كميات معينة منتظمة من الأصناف الصالحة للتصدير والتى لها سوق فى الخارج مع توزيع الكمية توزيعاً يكفل استمرار تموين الأسواق التى تستهلك تلك الأصناف مع ملاحظة المواسم فى بلاد الاستهلاك وفى البلاد التى تنتج الأصناف المنافسة ومع ما يستتبعه ذلك من إيجاد مخازن تبريد فى بعض الموانئ .

(ب) — المرحلة الثانية — تنظيم التصدير فى الموانى ونعنى بهذا انتقاء أصناف غير التالفة والتصنيف والعبوة

(ج) — المرحلة الثالثة — الشحن البحرى والبرى وهذا يقتضى الاتفاق مع بعض شركات الملاحة على أسعار مناسبة ومواعيد معينة وما يلزم من أجهزة تبريد فى بعض السفن اتقاء التلف الأصناف المعرضة بطبيعتها لسرعة التلف أى أن الاتفاق مع هذه الشركات لا يمكن أن يكون فى صالح المنتجين إلا اذا ضمن لتلك الشركات تصدير منتظم لكميات معروفة تبرر من جانبها عرض أسعار معتدلة وانفاق مصاريف فى سبيل أجهزة التبريد ونحوها .

أما النقل البرى فهذا يجب أن يناط أمره بالوكلاء الذين سيمثلون تجارة الصادر من الخضر والفاكهة فى الموانى المختلفة كما سيأتى بيانه

(د) — المرحلة الرابعة — التصريف فى الاسواق الخارجية وهذا يقتضى أن يكون لتجارة الصادر من الخضر والفاكهة ممثلون فى بادىء الأمر فى الموانى الآتية : —

تريستا — جنوه — مرسيليا

وهؤلاء الوكلاء يجب أن يكونوا من رجال السوق لا من الموظفين ويجب أن يكونوا من رجال الاعمال الملمين باساليب التجارة ونظم الاسواق ووسائل التصريف معتادين مراقبة حركات السوق والاتصال ببيوت تجارة الجملة وشركات النقل والتأمين والتخزين وما اليها . ولن تكون مهمة هؤلاء الوكلاء تسلم الاصناف التى تصدر فحسب بل عليهم الاتفاق مع المتعهدين وتجار الجملة وعليهم أيضا مراقبة الاسواق عن كثب واخطار ممثلى تجارة الصادر فى مصر بتطورات السوق وبحالة الاسعار وبالاصناف التى يكثر عليها الطالب والاصناف التى تكسب سوقها ونحو ذلك

وأمثل طريقة لتنفيذ عملية التصدير فى مراحلها الاربع انشاء شركة مساهمة محدودة برأس مال كبير يقسم الى أسهم يكتتب فيها كلها أو بعضها كبار منتجى الخضر

والفاكهة ومن الجائز أن يكون من المكتتبين فيها بعض كبار تجار تلك الاصناف المحليين ويحسن أن تبدأ الحكومة بتنظيم هذه الشركة واتخاذ الاجراءات اللازمة لانشائها وتدبير الجزء الأول من رأس المال للشروع فى عملها على أنه متى استقر أمرها وتوطدت أعمالها كان للحكومة أن تتصرف فى أسهمها للراغبين فيها . وتقوم هذه الشركة بما يأتى : —

(١) جمع الكميات اللازمة للتصدير بحسب حاجات الاسواق المختلفة مستأنسة فى ذلك بالبيانات التى ترد من الوكلاء فى الموانى والأسواق المختلفة

(٢) توزيع البزور عند الاقتضاء بحيث يتيسر انتاج الاصناف المطلوبة للاسواق المختلفة .

(٣) الاشراف على عمليات الانتقاء والتصنيف والعبوة

(٤) مباشرة الشحن البحرى بواسطة عمالها عن طريق الشركات التى يتفق معها كما سبقت الاشارة الى ذلك

(٥) تعيين الوكلاء فى الموانى والاسواق الخارجية وامدادهم بالبيانات اللازمة عن الانتاج المحلى وتسلم تعليماتهم فيما يختص بحاجات الاسواق الاجنبية وتطورات الاسواق وبالوسائل المؤدية الى نجاح أعمال الشركة فى الخارج .

وقد استقر رأى اللجنة على أن تبدأ مصلحة التجارة بالاتفاق مع قسم البساتين على تصدير ارساليات تجريبية من أصناف الخضر الآتية : — الطماطم . الخس . البسلة . الفاصوليا . القنبيط . القثاء . الخيار . الزيتون . القرع . الباذنجان .

٢ — **التصرف فى الكميات الزائدة عن الاستهلاك المحلى من الاصناف المتوسطة والرديئة :**

ذكرنا أن الاصدار للخارج سيكون مقصوراً على الأصناف الجيدة الممتازة وأنه قد يتخلف عن الاستهلاك المحلى جانب من الأصناف المتوسطة واخر من الأصناف

المنحطة وانه لابد إذا أريد تشجيع زراعة الخضر والفاكهة والاهتداء إلى طريقة رابحة للتصرف فى هذه المتخلفات فالان نقول انه قد أجريت فى وزارة الزراعة تجارب خاصة بتصريف هذه الاصناف أسفرت عن نجاح يذكر فقد دلت هذه التجارب على امكان نجاح صناعة الشربات والمربيات نجاحاً لا مرية فيه كما أن الابحاث التى أجريت قد أظهرت إمكان قيام صناعة الفاكهة المحفوظة والفاكهة المسكرة والفواكه والخضر المجففة والزيتون المملح والمخللات وصلصة المائدة

وفيما يلى بيان الكميات التى يستوردها القطر من هذه الاصناف :

الاصناف	الكمية بالكيلو	
مربات فواكه	٣٢٠٧٧٦	
فواكه محفوظة	٨١٨٣١٠	
شراب فواكه	١٤١١٩	(٤٢٠٨ دستة)
فواكه مسكرة	٨٥٦١٣٠	
خضروات محفوظة	٤٥٧٤٥٧	
زيتون مملح ومخللات وصلصة مائدة	٣٧٨٧٤٨٥	

ولا يعوق نجاح صناعة مربيات الفواكه نجاحاً أقتصادياً إلا حاجتها إلى الأوعية الزجاجية التى تستورد الآن من الخارج بأثمان مرتفعة نوعاً .

على أن اللجنة علمت مع الارتياح أن مصلحة التجارة والصناعة جادة فى أنشاء مصنع للزجاج يقوم بصنع هذه الأوعية ومن ثم تزول عقبة أساسية من العقبات القائمة فى سبيل تكاليف أنتاج هذه الصناعة

أما الفاكهة المحفوظة فان تكن الفاكهة المصرية دون الفاكهة الأجنبية بسبب تفوق الأخيرة عنها فى الحجم والجودة إلا أن ذلك لا يحول دون أدخال هذه الصناعة مع العمل على تحسين أنواع الفاكهة المصرية والاكثار من الأنواع التى كادت تندثر لعدم وجود أسواق لتصريفها كالمشمش والسفرجل .

على أنه يجب أن نلاحظ أيضاً فيما يختص بهذه الصناعة أنها محتاجة لوجود مصانع للعلب المعدنية أو الأوانى الزجاجية .

وأما صناعة الفواكه المجففة فهذه يتوقف قيامها على وفرة الحاصلات بحيث يزيد محصولها عن المستهلك منها فى حالتها الطازجة و يستثنى من ذلك البلح إذ أن القطر ينتج كميات عظيمة منه يمكن تجفيفها وتعبئتها بالطرق الحديثة .

وأما الفواكه المسكرة فمنها أنواع لا تجود زراعتها بالبلاد كالكريز وأبو فروة وأنواع ليس من الصعب قيام صناعتها فى البلاد والاستغناء بها عما يرد منها من الخارج كالبرتقال واللارنج والتين والسنطاوى .

أما الخضروات المحفوظة فليس هناك ما يحول دون قيام صناعتها لان البلاد تنتج كميات عظيمه من أصناف الخضر كثير منها يباع بأثمان بخسة لزيادتها عن حاجة المستهلكين .

وقد بحثت اللجنة فيما بحثت مشروع انشاء و إدارة مصنع للمنتجات الزراعية يقوم بصناعة المربات — الشراب — الفواكه المحفوظة — الخضروات المحفوظة — المسكرات

وتقدر تكاليف انشاء ذلك المصنع بمبلغ ٢٨٩٠٦ جنيهات حسب التقدير الأولى المبين بمذكرة حضرة مدير عام مصلحة الميكانيكا والكهرباء بوزارة الأشغال .

واللجنة تتقدم بهذا التقدير لمجلس الوزراء حتى إذا ما أقره ترجو :

١ — الموافقة على أقتراح أنشاء شركة تساهم فيها الحكومة عند الاقتضاء لتتولى انشاء مصنع للمربات والمحفوظات والمسكرات الخ (الواردة بالتقرير) وأحالة مشروع القانون الخاص بهذه الشركة على الهيئات المختصة لبحثه ووضعه فى الصيغة النهائية واقراره

٢ — نظراً لانه قد يتعذر جمع الأموال اللازمة لتكوين الشركة على وجه السرعة على ما هنالك من حاجة ماسة إلى البدء فى المشروع نقترح أن تبدأ الحكومة بانشاء المصنع على أن يفتح لذلك الغرض أعتماد بمبلغ ٦٠٫٠٠٠ جنيه يقسم إلى ١٥٫٠٠٠ سهم

قيمة كل سهم أربعة جنيهات تستطيع الحكومة أن تتصرف فيها بالبيع كلما أقبل الجمهور على الاكتتاب فى الشركة .

٣ — الموافقة على أن تتولى الحكومة بادى ذى بدء تنفيذ مقترحات اللجنة فيما يختص بالتصدير من رقابة فى الموانىء المصرية ومن أنشاء المكاتب ووكلاء فى الخارج فاذا ما استقر أمرها كان للحكومة فيما بعد أن تستمر فى ادارتها أو ترك أمرها للشركة المزمع انشاؤها .

٤ — أن تتولى وزارة الزراعة استيراد بزور الخضر المنتقاة والملتئمة مع حاجات الأسواق الخارجية المختلفة والعمل على استنباتها ونشرها مستعينة فى ذلك بما لديها من أراض للتجارب ومن أراضى مصلحة الأملاك الاميرية حتى يطمئن الأهالى للنتائج ويحذون حذو الحكومة .

٥ — أن تعمل وزارة الزراعة على انتاج الفاكهة والخضر فى المواسم المختلفة من السنة حتى يكون لدى القطر حاجته من الأصناف المختلفة طوال العام حتى ينتظم التصدير للخارج بطريقة تضمن كسب الاسواق ومنافسة منتجات البلاد الاخرى

٦ — أن تعمل وزارة الزراعة برنامجاً يتفق مع مقترحات اللجنة مبينة به الوقت الذى لابد من مروره حتى ينتظم التصدير ويستطيع الانتاج المحلى تموين بعض الاسواق الاوروبية تموينا منتظما فى مواسم معينة ؟